

ضوابط الكتاب العلمى بالكلية

أولاً: من حيث أليات التوزيع

- أن يكون الكتاب فى متناول الطالب قبل بدء الدراسة بوقت كاف
- ألا تتجاوز نسبة الزيادة فى سعر الكتاب عن التكلفة الفعلية عن 30%
- ان يكون شراء الكتاب اختيارياً
- يمنع توزيع الكتاب بأساليب الإجبار والضغط على الطالب مثل:
 - عمل كشوف تسجيل إجبارية لتسجيل أسماء الطلاب المشترين
 - ربط توزيع الكتاب بأنشطة أخرى مثل توزيع كراسة العملى أو كتاب الأنشطة أو كاريهات المعامل
 - إضافة جزء مميز فى آخر الكتاب يتم الإجابة فيه بحيث يضطر الطالب لشراؤه من أجل ذلك
 - اشتراط شراء الكل لشراء الجزء (اشتراط شراء الكتاب النظرى للحصول عى الجزء العملى)
- يجب أن يقرر القسم مصادر بديلة للكتاب ويعلمها لكافة الطلاب على أن توفى جميع عناصر المقرر المعتمد سواءً كانت محلية أو عالمية

ثانياً: من حيث الشكل العام

- أن يكون مقبولاً من حيث المظهر الخارجى للكتاب وجودة الطباعة ونوعية الورق المستخدم
- أن يكون فى الحجم المناسب لطلاب كل مرحلة (البكالوريوس- الدراسات العليا) من حيث عدد الصفحات، عدد السطور داخل كل صفحة بما لا يتسبب فى الإجهاد البصرى للطالب
- أن يحتوى على الصور والنماذج التوضيحية شاملة البيانات

ثالثاً: من حيث المحتوى العلمى

- أن يكون مطابق للمحتوى العلمى لتوصيف المقرر المعتمد
- أن توضع أهداف المقرر العامة فى مقدمة الكتاب و أهداف كل فصل قبل بدايته مباشرة
- أن يكون المحتوى ذا علاقة واضحة بما سبق وبالنتائج التعليمية المستهدفة من برنامج الكلية (بكالوريوس الطب والجراحة) ورسالتها ورؤيتها
- ألا يضاف إليه أى معلومات زائدة عن حاجة المرحلة التعليمية مثل زيادة تفصيل أو عمق المعلومة معرفياً بما لا يتلائم مع طبيعة المرحلة
- أن يكون قابلاً للخصم والإضافة تبعاً لما يتم عرضه أثناء المحاضرات النظرية والعملية
- ان يتم تحديثه سنوياً بواسطة لجنة مناهج مصغرة داخل كل قسم علمى لحذف ما تم تجاوزه علمياً وإضافة أحدث المستجدات
- ان يتم تسليم النسخة المحدثة سنوياً مع النسخة السابقة لها من كل قسم علمى مع خطاب تنويه بأرقام الصفحات التى تم بها التغيير لسكرتارية وكيلى الكلية لشئون التعليم والطلاب و الدراسات العليا والبحوث

بدءاً من تاريخ اعتماد هذه الضوابط تكون مسئولية الالتزام بها هى مسئولية مباشرة على كل رئيس مجلس قسم داخل قسمه وعليه تقع تبعية مخالفة هذه الضوابط المعتمدة، وعلى وكيلى الكلية لشئون التعليم والطلاب والدراسات العليا والبحوث ، كل فيما يخصه، تقع مسئولية المتابعة والتحقق من تطبيق هذه الضوابط بما يريانه مناسباً من الوسائل المؤدية لتحقيق الغرض من وضع هذه الضوابط ألا وهى الصالح العام للطلاب وللعملية التعليمية والحفاظ على أصول وتقاليد العمل الجامعى.